

## عرقلّة الحقوق الرقمية في البحرين



**BAHRAIN CENTER FOR HUMAN RIGHTS**

*Defending and promoting human rights in Bahrain*

## عرقلة الحقوق الرقمية في البحرين

جميع الحقوق محفوظة ©. مركز البحرين لحقوق الانسان. أغسطس 2016

إن نشر هذا التقرير لم يكن ليتحقق لولا الدعم السخي من الشبكة الدولية لتبادل المعلومات بشأن حرية التعبير (آيفكس) ، والتي يعد مركز البحرين لحقوق الإنسان عضواً فيها.

# ifex

## عرقله الحقوق الرقمية في البحرين

### عن المركز:

مركز البحرين لحقوق الإنسان منظمة غير ربحية وغير حكومية مسجلة لدى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية البحرينية في يوليو 2002. ورغم صدور قرار من جانب السلطات بحل المركز في نوفمبر 2004 إلا أن المركز لا يزال يعمل بعد حصوله على دعم داخلي وخارجي لنضاله من أجل تعزيز حقوق الإنسان في البحرين.

وتجرى معظم عملياتنا في البحرين، في حين تم الإحتفاظ بمكتب صغير في المنفى تم تأسيسه في عام 2011 في كوبنهاغن، الدنمارك لتنسيق برنامج دفاعنا الدولي.

أقام مركز البحرين لأكثر من 13 عاماً العديد من المشاريع، بما في ذلك الدفاع والتدريب الأمني عبر الإنترنت وورش العمل والندوات والحملات الإعلامية وتقديم التقارير إلى آليات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية. وقد شارك مركز البحرين أيضاً في العديد من المؤتمرات وورش العمل الإقليمية والدولية بالإضافة إلى الشهادة في البرلمانات الوطنية في جميع أنحاء أوروبا، والبرلمان الأوروبي، والكونغرس الأمريكي. وقد تلقى مركز البحرين عدد من الجوائز لجهوده في تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين.

يرأس المركز حالياً نبيل رجب والذي سجن مراراً وكان آخرها في 13 يونيو 2016 بتهمة "نشر أخبار كاذبة وشائعات حول الوضع الداخلي في محاولة لتشويه سمعة البحرين." وتعرض اعتقاله مؤخراً لانتقادات من عدد من منظمات حقوق الإنسان، وحكومات المملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا، فضلاً عن عدد من المسؤولين في الأمم المتحدة، بما في ذلك الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون والذي دعا لإطلاق سراحه.

وقد اضطر نائب رئيس مركز البحرين سيد يوسف المحافظة للبقاء في المنفى منذ أكتوبر 2013 بعد أن أصبح هدفاً للإعتقالات التعسفية لعمله في مجال حقوق الإنسان في البحرين، ويعمل معظم موظفي المركز داخل البحرين دون الكشف عن هوياتهم، بما في ذلك النائب الثاني للرئيس وأعضاء فريق التوثيق.

### مهمة المركز:

يسعى المركز لتشجيع ودعم الافراد والجماعات لتكون سباقة في حماية حقوقهم وحقوق الآخرين، والنضال لتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان وفقاً للمعايير الدولية.

يقوم بتوثيق والإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين، ويستخدم هذه الوثائق من أجل الدعوة إلى التأثير في السياسات الدولية وفقاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

لمزيد من المعلومات عن عملنا، يرجى زيارة موقعنا على الانترنت: [www.bahrainrights.org](http://www.bahrainrights.org)

"نشاطي، وحديثي، والوعي الذي أحاول خلقه بين مجتمعي، هذا ما يقال عنه أنه خطير".

نبيل رجب، رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان

## عرقلة الحقوق الرقمية في البحرين

6	أولاً: مقدمة
7	ثانياً: حالة الإنترنت في البحرين
9	ثالثاً: تقنين قمع حرية الإنترنت
9	أ. الهيئات المنظمة للإنترنت
10	ب. القوانين واللوائح المقيدة
12	رابعاً: قيود الإنترنت
12	أ. قطع الإنترنت/ حالات إبطاء السرعة
14	ب. الرقابة على المواقع
16	ج. منع المحتوى والإزالة
16	د. التلاعب بالمعلومات (جيش المتصيدين)
17	هـ. المراقبة والخصوصية
18	خامساً: الاعتداء على مستخدمي الإنترنت
22	سادساً: الخاتمة
23	سابعاً: التوصيات

## أولاً: المقدمة

تعد البحرين من أعلى الدول في معدل انتشار الإنترنت في منطقة الشرق الأوسط، وقد شهدت في السنوات الأخيرة حملة مطردة وعنيفة على المعارضة، وغالباً في شكل قيود شديدة على الحق في حرية التعبير التي يقرها المجتمع الدولي.

وعلى الرغم من ما يكفله الدستور البحريني، تتيح الشروط الغامضة في النص مجالاً للتأويل التعسفي من قبل السلطات من أجل فرض مزيد من القيود على حرية التعبير.

ووفقاً لذلك، تنص المادة 23 من الدستور على ما يلي:

"حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة، ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرهما، وذلك وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون، مع عدم المساس بأسس العقيدة الإسلامية ووحدة الشعب، وبما لا يثير الفرقة أو الطائفية".

منذ بداية رواجها في البلاد في عام 1995، استخدم نشطاء المجتمع المدني والشخصيات المعارضة شبكة الإنترنت في أنشطتهم، مثل الاتصال وحملات الدفاع، وتعود ملكية وسائل الإعلام التقليدية إما للحكومة أو تخضع لرقابة شديدة منها، وعلى الأرض يتم حظر ومهاجمة وسائل التعبير مثل المظاهرات.

علاوة لذلك، على مر السنين، أدخلت السلطات البحرينية العديد من القوانين واللوائح المقيدة لملاحقة حرية التعبير على الإنترنت، و تصاعدت الحملات على مستخدمي الإنترنت في البحرين في عام 2011، في أعقاب احتجاجات واسعة تطالب بمزيد من الحريات والإصلاحات الديمقراطية في البلاد. ومنذ عام 2011، تم تصنيف البحرين بأنها "غير حرة" من قبل فريدم هاوس "Freedom House" في تقريرها الخاص بحرية الإنترنت. ومنذ عام 2012، صنفت منظمة مراسلون بلا حدود البحرين ضمن قائمة "أعداء الإنترنت".

يستخدم المحتجون مختلف منصات وسائل الإعلام الاجتماعية، مثل تويتر، الفيسبوك والمدونات الخاصة من أجل الدعوة إلى المظاهرات والتعبير عن معارضتهم.

وبزيادة أهمية أدوات الإنترنت، زادت سيطرة الحكومة على هذه الوسائل من خلال الرقابة والقمع الشديدين للنشطاء على الإنترنت.

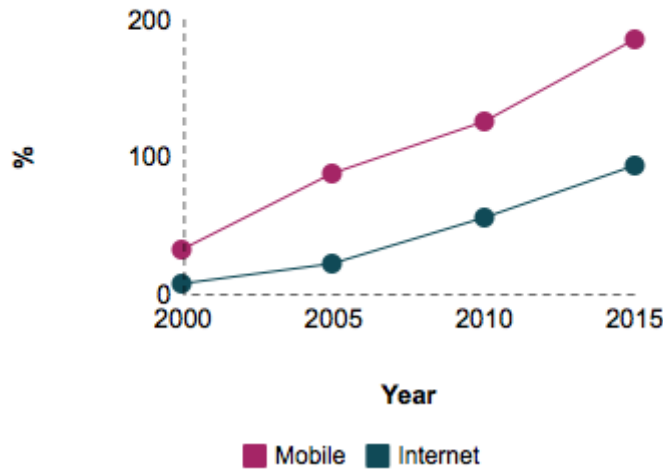
بدأت السلطات بإدخال أجهزة جديدة تنظيمية وبرامج مراقبة وقوانين مقيدة للحريات ولوائح للحد من المحتوى المنشور على وسائل الاعلام الاجتماعية حول الانتهاكات الحقوقية من قبل السلطات البحرينية والعنف، وخاصة بعد أن نجحت الحكومة في تقييد الصحافة التقليدية من خلال منع الصحفيين الدوليين من دخول البحرين .

في هذا التقرير، سوف نناقش التدابير التي اتخذتها السلطات لتشديد قبضتها على شبكة الإنترنت وزيادة الرقابة على المحتوى المنشور عبر الإنترنت.

## ثانياً: حالة الإنترنت في البحرين

من منظور تكنولوجي تعد البحرين واحدة من البلدان الأكثر اتصالاً في العالم<sup>2</sup>، بدءاً من إدخال الهواتف المحمولة والإنترنت في منتصف التسعينات من خلال تحرير السوق الذي بدأ في 2003 بتقديم أسعار تنافسية للغاية<sup>3</sup>، فالبحرين حالياً من أعلى الدول من حيث معدلات انتشار الإنترنت والهاتف المحمول في المنطقة<sup>4</sup> والذين شهدا نمو مذهلاً.

### Increase in Mobile and Internet Usage - Bahrain



**جدول 1: تزايد استخدام الهاتف المحمول والإنترنت عبر السنوات – البحرين (المصدر: البنك الدولي)**

تشير البيانات التي تم جمعها من قبل البنك الدولي<sup>5</sup> (الجدول 1) وهيئة تنظيم الاتصالات البحرينية (TRA)<sup>6</sup> إلى أن البحرين شهدت تضاعف عدد مستخدمي الهاتف المحمول والإنترنت في حوالي عقد واحد (2005-2015).

بلغت اشتراكات الهاتف المحمول في 2015 (185%) من عدد السكان، في حين أن نسبة مستخدمي الإنترنت بلغت (93%).

<sup>2</sup> هيئة تنظيم الاتصالات، مملكة البحرين تتصدر مؤشرات الاتصالات العالمية - نمو وتطور قطاع الاتصالات يعزز قدرة البحرين للتقدم في عدة مجالات، 4 أغسطس 2016 <http://tra.org.bh/ar/press-releases/مؤشرات-الاتصالات>

<sup>3</sup> "Freedom House"، حرية الإنترنت 2015، البحرين [https://freedomhouse.org/sites/default/files/resources/FOTN%202015\\_Bahrain.pdf](https://freedomhouse.org/sites/default/files/resources/FOTN%202015_Bahrain.pdf)

<sup>4</sup> ITU، نظرة عامة على سوق الاتصالات في البحرين، 2013 <https://www.itu.int/en/newsroom/gsr-14/Documents/bahrain-ict-market.pdf>

<sup>5</sup> البنك الدولي – البحرين – مستخدمي الإنترنت (لكل 100 شخص) <http://data.worldbank.org/indicator/IT.NET.USER.P2?locations=BH>

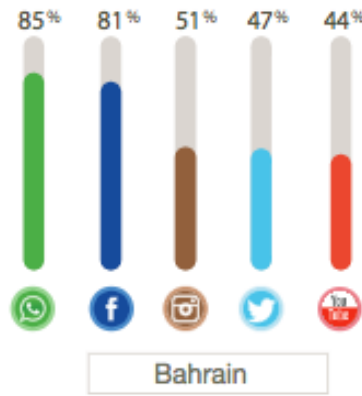
<sup>6</sup> هيئة تنظيم الاتصالات، تقرير مؤشرات أسواق الاتصالات في مملكة البحرين، فبراير 2016 <http://tra.org.bh/media/document/Telecommunications%20markets%20indicators> <http://tra.org.bh/media/document/Telecommunications%20markets%20indicators> %202015%20vF%20-%20Public%20version.pdf

## عرقلة الحقوق الرقمية في البحرين

اعتباراً من شهر فبراير 2016، يوجد في البحرين 11 مزود لخدمة الإنترنت، من أهمها زين و فيفا وبتلكو<sup>7</sup> والشركة الأخيرة، بتلكو، هي الشركة الوحيدة التي تمتلك فيها الحكومة حصة كبيرة، في حين أن الشركات الأخرى خاصة. ومع ذلك، فإن جميع مزودي الخدمة هم بحكم الأمر الواقع تحت سيطرة الحكومة من خلال هيئة تنظيم الاتصالات (TRA).

بوجود أكثر من نصف السكان تحت سن الـ 35، وجدت وسائل الإعلام الاجتماعي الجديدة في البحرين أرضية خصبة للنمو.

تستخدم وسائل الإعلام الاجتماعي في الغالب للاتصال بالأقارب والأصدقاء، وتستخدم أيضاً للحصول على آخر المعلومات المستقلة، على العكس من التلفزيون ووسائل الإعلام الحكومية. وعليه، فإن وسائل الإعلام الأكثر تفضيلاً في البحرين هي الواتس اب والفيسبوك (الجدول 2).



\* جدول 2: مستخدمي وسائل الإعلام الاجتماعية / السكان في عام 2015 - البحرين (المصدر: TNS)<sup>9</sup>

وبسبب عدم قدرتهم على الحصول على تمثيل لهم من خلال وسائل الإعلام الرسمية فإن الناشطين السياسيين وكذلك البحرينيين غير الناشطين تحولوا إلى العالم الرقمي للتعبير عن إحباطهم من الوضع الراهن وإيجاد مساحة للمقاومة.

ارتفعت معدلات استخدام وسائل الإعلام الاجتماعي خلال الثورة في عام 2011، حيث تستخدم كأداة لتنظيم الاحتجاجات وكذلك لفضح وحشية السلطات في سحق معارضيتها.

للأسف انخفض مدى تمكين تلك الوسائل للناس بسبب تفوق قدرة مراقبة الدولة من خلال استخدام نفس الوسائل. إلا أن الحكومة لم تستخدم نفس الأدوات لتنظيم احتجاجات مضادة، ولكن زادت من قبضتها على المجتمع من خلال وسائل أخرى للمراقبة وحتى عبر سياسات وقوانين أكثر تقييداً في مجال تنظيم الحقوق الرقمية للناس.

في دراسة أجرتها جامعة نورث وسترن في قطر، أظهرت أن هناك مناخ من الخوف والرقابة الذاتية واضحة للعيان أعقبت الحماس الأولي لإجراء تغييرات ديمقراطية. وعلى الرغم من وجود أعلى نسبة لاستخدام تلك الوسائط بين الدول المشاركة في

<sup>7</sup> هيئة تنظيم الاتصالات، تقرير مؤشرات أسواق الاتصالات في مملكة البحرين، فبراير 2016 <http://tra.org.bh/media/document/Telecommunications%20markets%20indicators> - الشريحة السادسة

<sup>8</sup> وكالة المخابرات الأمريكية (CIA) - كتاب حقائق العالم - البحرين <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ba.html:jhf>

<sup>9</sup> تقرير وسائل التواصل الاجتماعي في العالم العربي لعام 2015 <http://dmc.ae/img/pdf/white-papers/ArabSocialMediaReport-2015.pdf> (TNS)



## عرقلة الحقوق الرقمية في البحرين

المسح في البحرين، إلا أنها يوجد بها أقل نسبة للمشاركة السياسية على الشبكة أيضاً، ففي هذا البلد يشعر الناس بأنهم الأقل أمناً في التعبير عن رأيهم، أو في انتقادهم للحكومة أو التحدث في السياسة.<sup>10</sup>

## ثالثاً: تقنين قمع حرية الإنترنت

أقدمت حكومة البحرين على اتخاذ تدابير في السنوات القليلة الماضية لزيادة تقييد حرية التعبير على الإنترنت من خلال إنشاء هيئات حكومية، وسن قوانين وتشريعات جديدة، واستخدام برامج للمراقبة.

بينما تزعم السلطات أنها اتخذت تلك التدابير لحماية الأمن الوطني، لاحظ مركز البحرين أن هذه الصلاحيات في الواقع استخدمت للتفسير التعسفي ولتجريم حرية التعبير على الإنترنت وكذلك لحجب المواقع المرتبطة بالمعارضة السياسية وجماعات حقوق الإنسان.<sup>11</sup>

### 1. الهيئات المنظمة للإنترنت

تنظم هيئات حكومية متعددة تدفق المعلومات في البحرين.

**هيئة تنظيم الاتصالات (TRA):** وهي هيئة حكومية، يتم تعيين أعضائها بمراسيم ملكية. وهي تنظم خدمات الهاتف المحمول ومزودي خدمات الإنترنت. هيئة تنظيم الاتصالات هي المسؤولة عن ترخيص مزودي خدمات الاتصالات "وتعمل على تطوير سوق تقوم على المنافسة من أجل تقديم خدمات اتصالات مبتكرة متوفرة للجميع."<sup>12</sup>

في فبراير 2016، ألغت هيئة تنظيم الاتصالات الترخيص الممنوح لمزود خدمات الهاتف والإنترنت 2Connect لعدم الامتثال للالتزامات أمنية ووطنية<sup>13</sup> بما في ذلك عدم تقديم خطة للسماح بوصول الأجهزة الأمنية لمعلومات المكالمات والبيانات والمعلومات ذات الصلة المرسله عبر شبكة المزود.<sup>14</sup>

**هيئة شؤون الإعلام (IAA):** تشكلت في عام 2010 بموجب مرسوم ملكي فصل حقيبة الإعلام من ماعرف حينها بـ "وزارة الثقافة والإعلام"، "حيث تتولى الهيئة كافة الاختصاصات المتعلقة بشؤون الإعلام المنصوص عليها بالقوانين واللوائح والقرارات والأنظمة المعمول بها في المملكة."<sup>15</sup>

تراقب هيئة شؤون الإعلام على حد سواء وسائل الإعلام التقليدية (الراديو والتلفزيون ووكالة أنباء البحرين) ووسائل الإعلام عبر الإنترنت في البحرين، وتصدر معظم قرارات حجب المواقع الإلكترونية من قبل الهيئة على الرغم من أن وزارة الداخلية

<sup>10</sup> جامعة نورث وسترن في قطر، دراسة في استخدام وسائل الإعلام في الشرق الأوسط – 2013 <http://menamediasurvey.northwestern.edu/#/>

<sup>11</sup> مركز البحرين لحقوق الإنسان، البحرين: إدارة السلامة الإلكترونية تراقب أنشطة الإنترنت بأسلوب مشابه "للاخ الأكبر"، 25 نوفمبر 2013 <http://www.bahrainrights.org/en/node/6624>

<sup>12</sup> مملكة البحرين – هيئة تنظيم الاتصالات / الرؤية والرسالة <http://tra.org.bh/en/about-us/vision-mission.html>

<sup>13</sup> هيئة تنظيم الاتصالات، إلغاء تصاريح ممنوحة من هيئة تنظيم الاتصالات، 25 فبراير <http://tra.org.bh/en/press-releases/revocation-of-telecommunication-licenses-granted-by-the-telecommunications-regulatory-authority5.html>

<sup>14</sup> هيئة تنظيم الاتصالات، أمر رقم 2 لسنة 2016 الصادر لشركة نوكوتك بموجب المادة 35 من قانون الاتصالات لمخالفتها بنود المواد (ب) و53 و78 من القانون وبنود الترخيص الممنوح لها، 4 فبراير 2016 [http://www.tra.org.bh/media/document/TRAScan\\_160204\\_423681.pdf](http://www.tra.org.bh/media/document/TRAScan_160204_423681.pdf)

<sup>15</sup> جلف ديجيتال نيوز، جلالة الملك يصدر مراسيم، 9 يوليو 2010 <http://archives.gdnonline.com/NewsDetails.aspx?date=04/07/2015&storyid=281924>

## عرقلة الحقوق الرقمية في البحرين

تصدر بعض من هذه القرارات أيضا والتي يتم تنفيذها من قبل مزودي خدمات الإنترنت.<sup>16</sup> وتحجب الهيئة المواقع يزعم "التحريض على كراهية النظام السياسي، التعدي على دين الدولة الرسمي، هدم الأخلاق، التعدي على الأديان وتعريض السلم العام أو إثارة قضايا ممنوعة بموجب أحكام هذا القانون"<sup>17</sup>، لذا يواجه أي موقع معارض للحكومة خطر الحجب. والهيئة كذلك مسؤولة عن تطبيق قانون الصحافة و تصدر أيضا لوائح المتعلقة بالسيطرة على وسائل الإعلام والنشر (يرجى الرجوع أيضا إلى القسم التالي: القوانين واللوائح المقيدة).

**هيئة الحكومة الإلكترونية (EGA):** هي الهيئة المسؤولة عن أتمتة جميع الخدمات التي تقدمها الحكومة، بالتوازي مع جمع أكبر قدر ممكن من البيانات عن المواطنين في المملكة. في يوليو 2016، أصبحت هيئة الحكومة الإلكترونية رسميا تدار من قبل وزارة الداخلية، من خلال مرسوم ملكي<sup>18</sup>، والذي يساهم في جهود الحكومة من أجل مراقبة المواطنين.

**الإدارة العامة لمكافحة الفساد والأمن الإقتصادي والإلكتروني:** أنشئت في وزارة الداخلية بموجب مرسوم ملكي في نوفمبر 2011.<sup>19</sup> وهي وحدة مسؤولة عن "مكافحة جميع الجرائم الإلكترونية"، بما في ذلك: الإساءة والتشهير، وإهانة الآخرين عبر الإنترنت. تتابع الإدارة مستخدمي الإنترنت الذين يزعم أنهم انتهكوا القانون، وتحقق في القضايا. واستدعت الإدارة مدافعين عن حقوق الإنسان وناشطين سياسيين، ونشطاء عبر وسائل الإعلام الاجتماعي، بتهمة إهانة أو الإساءة إلى هيئة حكومية أو الملك أو بلد مجاور.

**إدارة السلامة الإلكترونية:** تم تدشين الإدارة في 18 نوفمبر 2013 من قبل وزارة شؤون الإتصالات "للقيام بمراقبة المواقع الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي لضمان عدم استخدامها للتحريض على العنف أو الإرهاب، ونشر الأكاذيب والمغالطات التي تشكل تهديدا لأمن المملكة واستقرارها". بالإضافة إلى ذلك، فقد نشرت الوزارة خط ساخن وعنوان بريد الكتروني لعامة الناس للإبلاغ عن "أي مواقع أو حسابات تحرض على العنف وأعمال الإرهاب وتهدد حياة الناس والمصالح العامة أو تستهدف الوحدة الوطنية والسلم الأهلي".<sup>20</sup>

### ب. القوانين واللوائح المقيدة

ينظم **قانون الصحافة رقم 47 لعام 2002** وسائل الإعلام على الإنترنت، وكذلك الصحافة المطبوعة في البحرين والذي يسمح بسيطرة صارمة ورقابة على المواضيع الحساسة. وبناء على ذلك، فإن المادة 19 تحظر تداول المطبوعات التي "تحرض على كراهية النظام السياسي أو التعدي على دين الدولة الرسمي أو هدم الأخلاق أو التعدي على الأديان أو تهديد السلم العام." وعلاوة على ذلك، تفرض المواد 68 و 69 و 70 و 71 عقوبات في شكل غرامات وعقوبات بالسجن، بتهمة ارتكاب جرائم مثل انتقاد الملك أو التحريض على الانقسامات الطائفية التي تهدد وحدة واستقرار البلاد، وكذلك "الإساءة للملك أو رئيس دولة عربية أو إسلامية، أو أي بلد آخر يتبادل مع المملكة التمثيل الدبلوماسي" و "نشر أخبار كاذبة أو أوراق مزورة أو مزيفة تهدف نحو زعزعة الأمن العام وتؤثر على المصالح العامة".<sup>21</sup>

<sup>16</sup> "Freedom House"، حرية الإنترنت 2015، البحرين [https://freedomhouse.org/sites/default/files/resources/FOTN%202015\\_Bahrain.pdf](https://freedomhouse.org/sites/default/files/resources/FOTN%202015_Bahrain.pdf)

<sup>17</sup> قانون الصحافة البحريني - المادة 19 [http://www.bahrainjournalists.org/References\\_and\\_documents/Law](http://www.bahrainjournalists.org/References_and_documents/Law)

<sup>18</sup> وكالة أنباء البحرين <http://www.bna.bh/portal/en/news/734853>

<sup>19</sup> الإدارة العامة لمكافحة الفساد والأمن الإقتصادي والإلكتروني <http://www.acees.gov.bh>

<sup>20</sup> مركز البحرين لحقوق الإنسان، البحرين: إدارة السلامة الإلكترونية تراقب أنشطة الإنترنت بأسلوب مشابه "للأخ الأكبر"، 25 نوفمبر 2013 <http://www.bahrainrights.org/en/node/6624>

<sup>21</sup> قانون الصحافة البحريني [http://www.bahrainjournalists.org/References\\_and\\_documents/Law](http://www.bahrainjournalists.org/References_and_documents/Law)

## عرقلة الحقوق الرقمية في البحرين

في يوليو 2016 أصدر وزير الإعلام، محمد الرميحي القرار رقم 68/2016، والذي جاء امتداداً لقانون الصحافة 2002 في البحرين، الذي يضع مزيداً من القيود على نشر وسائل الإعلام الإلكترونية ويحول الدولة لاستهداف منتجي المحتوى بسهولة عن طريق النيابة العامة. ووفقاً للمرسوم، لا يسمح للصحف المرخصة استخدام وسائل الإعلام الإلكترونية إلا بعد الحصول على ترخيص مؤقت من إدارة وسائل الإعلام في البحرين. ولا يفصل القانون المعايير التي بموجبها يمنح المسؤولون البحرينيين الموافقة على طلبات ترخيص وسائل الإعلام الإلكترونية لمدة عام واحد. وكجزء من طلب التقدم للحصول على هذه التراخيص، يطلب من المتقدمين إعطاء قائمة بحسابات وسائل الإعلام الاجتماعي وعناوين المواقع الإلكترونية، وأسماء المسؤولين عنها. وهذا يمكن أن يؤدي إلى محاكمة سريعة للأفراد، إذا اعتبر المحتوى مخالفاً. وعندما تحصل الصحف على ترخيص تستطيع إضافة أشرطة فيديو مدتها لا تتجاوز دقيقتين ويمنع استخدام البث المباشر. ويقيّد محتوى الفيديو بشكل شديد بالقانون الذي ينص على أن "وسائل الإعلام الإلكترونية ينبغي أن تكون جزءاً من المحتوى المطبوع أو انعكاس لذلك، وتتناول نفس الموضوع."<sup>22</sup>

يسمح قانون الاتصالات رقم 48 الصادر في عام 2002 بمراقبة صارمة للاتصالات، ويعطي هيئة تنظيم الاتصالات (TRA) الصلاحيات الكاملة في الإشراف والتفتيش. وعلاوة على ذلك، فإن المادة 78 "تسمح للأجهزة الأمنية بالوصول إلى الشبكة من أجل الوفاء بمتطلبات الأمن الوطني".<sup>23</sup>

تستخدم السلطات قانونين آخرين لتجريم حرية التعبير في البلاد: قانون العقوبات البحريني وقانون مكافحة الإرهاب.

يستخدم قانون العقوبات البحريني لاستهداف مستخدمي الإنترنت. ووفقاً للمادة 169 من القانون "يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبالغرامة التي لا تتجاوز مائتي دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين من نشر بإحدى طرق العلانية أخباراً كاذبة أو أوراقاً مصطنعة أو مزورة أو منسوبة كذبا إلى الغير إذا كان من شأنها اضطراب السلم العام أو الإضرار بالصالح العام أو بالثقة المالية للدولة. فإذا ترتب على هذا النشر اضطراب السلم العام أو الإضرار بالصالح العام أو بالثقة المالية للدولة كانت العقوبة الحبس." وينص القانون أيضاً عقوبة للأفراد الذين يهينون أو ينتقدون الحكومة أو المؤسسات العامة أو الدول المجاورة أو الشخصيات الدينية.<sup>24</sup>

ولمزيد من القمع للنشطاء على الإنترنت، وافق مجلس الشورى في 18 نوفمبر 2013 على تعديلات البرلمان على المادة 214 من قانون العقوبات لزيادة عقوبة "إهانة الملك".<sup>25</sup> وفي فبراير 2014، أصدر الملك القانون الذي ينص على أن "عقوبة السجن يعاقب بها أي شخص يسيء إلى أمير البلاد [الملك]، أو العلم الوطني أو الشعار الوطني".<sup>26</sup>

وينص التعديل على أن كل من يسيء علناً أو يهين ملك البحرين أو العلم أو الشعار الوطني يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن سبع سنوات وغرامة تتراوح بين 2652 إلى 26523 دولار أمريكي. وتكون العقوبة أشد إذا وقعت في وجود الملك. لم يتم تحديد ما يشكل جريمة نصاً في القانون، وتركت غامضة لأنها تتيح مساحةاً لتجريم أي شكل من أشكال الانتقاد للملك.

<sup>22</sup> مركز البحرين لحقوق الإنسان - منظمات غير حكومية: قوانين المطبوعات الجديدة في البحرين تشكل تهديداً للصحفيين، 27 يوليو 2016 <http://bahrainrights.org/en/node/8032>

<sup>23</sup> قانون الاتصالات البحريني <http://www.tra.org.bh/media/document/TelecommunicationsLaw-secondedition-English.pdf>

<sup>24</sup> قانون العقوبات البحريني [https://www.unodc.org/res/cld/document/bhr/1976/bahrain\\_penal\\_code\\_html/Bahrain\\_Penal\\_Code\\_1976.pdf](https://www.unodc.org/res/cld/document/bhr/1976/bahrain_penal_code_html/Bahrain_Penal_Code_1976.pdf)

<sup>25</sup> جلف ديلي نيوز، السجن لمدة 7 سنوات بسبب اساءات ، 19 نوفمبر 2013 <http://archives.gdnonline.com/NewsDetails.aspx?date=04/07/2015&storyid=365175>

<sup>26</sup> مركز البحرين لحقوق الإنسان: ملك البحرين: السجن حتى 7 سنوات لمن يهينني، 9 فبراير 2014 <http://www.bahrainrights.org/en/node/6747>

## عرقلة الحقوق الرقمية في البحرين

كذلك أستخدم قانون عام 2006 بشأن حماية المجتمع من الأعمال الإرهابية (القانون 58/2006)، ويشار إليه باسم "قانون مكافحة الإرهاب"، ويستخدم أيضا لملاحقة حرية التعبير على الإنترنت، وتعريفه الغامض والواسع للجرائم يعطي مساحة للسلطات لتفسير مواده كما يحلو لهم.

وتعرف المادة الأولى من قانون الإرهاب بأنه "استخدام القوة أو التهديد باستخدامها أو بأي وسيلة أخرى غير مشروعة تشكل جريمة يعاقب عليها قانونا بموجب القانون يلجأ إليها الجاني لتنفيذ خطة إجرامية فردية أو جماعية بهدف الإخلال بالنظام العام أو تهدد سلامة وأمن الوحدة أو أمن المجتمع الدولي إذا كان هذا من شأنه أن يؤدي إلى إيذاء أشخاص بترويعهم وتخويفهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو الصحة العامة أو الاقتصاد الوطني أو المرافق العامة أو المنشآت أو الممتلكات أو الاستيلاء عليها أو عرقلة أداء أنشطتهم التجارية، أو منع أو عرقلة السلطات الحكومية، وأماكن العبادة أو المؤسسات الأكاديمية من تنفيذ أنشطتها".<sup>27</sup>

وتعرض " قانون مكافحة الإرهاب " لانتقادات دولية لفشله في الإمتثال للمعايير القانونية الدولية، فالقانون غامض ويفتقر إلى الدقة وبذلك يسمح للحكومة بتطبيقه دون قيود لملاحقة منتقديها وعموما الحد من الحريات الأساسية مثل حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات. ويمكن اعتبار الآراء السياسية الشخصية ترويجا لأعمال الإرهابيين في ظل هذا القانون. وأولئك الذين يعتبرون " خطرا على الأمن العام" يحرمون من حقهم في المحاكمة العادلة، والعدالة في نهاية المطاف.<sup>28</sup>

وفي سبتمبر 2013، أصدرت الحكومة البحرينية قانون آخر متعلق بالجهود المشتركة "لمكافحة الإرهاب الإلكتروني وتعزيز الأمن الإلكتروني" في دول مجلس التعاون الخليجي. واستنادا إلى وثيقة الرياض التي وافق عليها المجلس الأعلى لمجلس التعاون في دورته الـ 33 في البحرين، استخدمت الحكومة البحرينية الإرهاب كمبرر لإصدار تشريع آخر "لتجريم كل من يُنشأ موقع على شبكة الانترنت، لنشر المعلومات عبر الإنترنت أو لاستخدام أي أداة من أدوات تكنولوجيا المعلومات للمساعدة للاتصال مع خلايا ارهابية، أو الإخلال بالنظام العام أو الأداب العامة".<sup>29</sup>

## رابعاً: قيود الإنترنت

### ا. قطع الإنترنت/ حالات إبطاء السرعة

منذ عام 2011 وبداية الاحتجاجات في الشارع، أثبتت شبكة الإنترنت أهميتها كأداة للاتصالات والمعلومات في البحرين.<sup>30</sup> أصبحت الإنترنت الأداة الأكثر شعبية للمعارضة للتعبير عن مآلها وسخطها تجاه الحكومة، وخلق وعي دولي حول انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين. في هذه الفترة نفسها، اعتمدت الحكومة تدابير جذرية لتعطيل وعرقلة وإبطاء شبكة الإنترنت.

في عام 2011، أبطأت الحكومة الوصول إلى الإنترنت لمنع تحميل المواد الإعلامية التي تتعرض لوحشية الحكومة في ردها على الاحتجاجات. في بعض الأماكن انعدم الاتصال بشبكة الانترنت تماما، كما هو الحال في دوار اللؤلؤة، وانخفضت حركة

<sup>27</sup> قانون مكافحة الإرهاب البحريني [http://www.vertic.org/media/National%20Legislation/Bahrain/BH\\_Law\\_No\\_58\\_Protection\\_Community\\_against\\_Terrorist\\_Acts.pdf](http://www.vertic.org/media/National%20Legislation/Bahrain/BH_Law_No_58_Protection_Community_against_Terrorist_Acts.pdf)

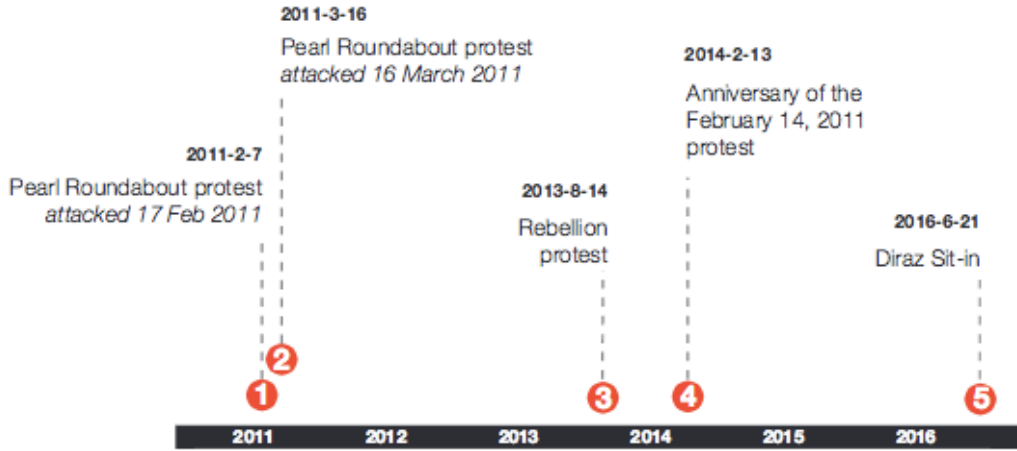
<sup>28</sup> مركز البحرين لحقوق الإنسان، قانون الإرهاب في البحرين: أداة لإسكات المعارضة، مارس 2014 <http://www.bahrainrights.org/sites/default/files/Terrorism%20Laws%20in%20Bahrain%20-%20FINAL.pdf>

<sup>29</sup> وكالة أنباء البحرين: صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء يرأس جلسة مجلس الوزراء، 15 سبتمبر 2013 <http://www.bna.bh/portal/en/news/579650>

<sup>30</sup> أعداء الإنترنت: 2013 تقرير مراسلون بلا حدود بخصوص حرية المعلومات [http://surveillance.rsf.org/en/wp-content/uploads/sites/2/2013/03/enemies-of-the-internet\\_2013.pdf](http://surveillance.rsf.org/en/wp-content/uploads/sites/2/2013/03/enemies-of-the-internet_2013.pdf)

## عرقلة الحقوق الرقمية في البحرين

الإنترنت داخل وخارج البحرين بنسبة 20% خلال فترة الاعتداء على الاحتجاجات<sup>31</sup>، وتعطلت خطوط الهاتف في كثير من المناطق.<sup>32</sup>



جدول 3 - خط زمني لحالات قطع وابطاء الانترنت في البحرين 2011-2016

وعلى مدى السنوات التالية، واصلت الحكومة استغلال عملية إبطاء الإنترنت كوسيلة للسيطرة على تغطية الاحتجاجات على الإنترنت وتعامل الشرطة الوحشي معها. في أغسطس 2013، في الأيام التي شهدت دعوات لتنظيم احتجاجات جماعية، كانت هناك تقارير عن إبطاء سرعة الإنترنت بشكل غير طبيعي.<sup>33</sup> ومرة أخرى في عام 2014، أبطأت الحكومة سرعة الإنترنت خلال الذكرى السنوية لاحتجاجات 14 فبراير.<sup>34</sup>

في حين أن الحوادث السابقة شهدت إبطاء للإنترنت لمدة استمرت لعدة ساعات، فإن الحدث الأخير بدأ في يونيو 2016 ولازال مستمرا حتى وقت كتابة هذا التقرير (أغسطس 2016). فبعد سحب الجنسية من الشيخ عيسى قاسم، الزعيم الروحي للطائفة الشيعية في البحرين، في 20 يونيو 2016، بدأ مئات المتظاهرين في اعتصام سلمي حول منزله في قرية الدراز، حيث كان يلقي خطبه أيضا. منذ ذلك الحين، قامت السلطات بحصار الدراز بشكل غير مسبوق كشكل من أشكال العقاب الجماعي ضد القرية كلها، حيث فرضت فيه على جميع الشركات المزودة لخدمات الإنترنت الرئيسية - بما في ذلك الثلاث الرئيسية، بتلكو و زين و وفيفا - قطع خدمة الإنترنت يوميا من الساعة السابعة مساءً حتى الواحدة فجرا منذ يوم 20 يونيو.

<sup>31</sup> The Register, Internet use disrupted in Bahrain as protests turn bloody, 18 February 2011 [http://www.theregister.co.uk/2011/02/18/bahrain\\_internet\\_disruption/](http://www.theregister.co.uk/2011/02/18/bahrain_internet_disruption/)

<sup>32</sup> "Freedom House"، حرية الإنترنت 2012، البحرين [https://www.freedomhouse.org/sites/default/files/Bahrain%202012\\_0.pdf](https://www.freedomhouse.org/sites/default/files/Bahrain%202012_0.pdf)

<sup>33</sup> مؤشر الحرية في البحرين - يوم التمرد: إبطاء الإنترنت وحظر تطبيقات المحادثة، 14 أغسطس 2013 <http://bahrainindex.tumblr.com/post/58264073435/on-bahrain-tamrod-day-internet-slow-chatting>

<sup>34</sup> مؤشر الحرية في البحرين - تقارير عن إبطاء لخدمة الإنترنت عشية الذكرى السنوية للثورة - 13 فبراير 2014 <http://bahrainindex.tumblr.com/post/77604642724/slow-internet-reported-on-the-eve-of-the>

## عرقلة الحقوق الرقمية في البحرين

وقد قدم تقرير فني دليلاً إضافياً على أن مزودي خدمات الإنترنت بتلكو وزين يعمدان لتعطيل خدمات الإنترنت في كل ليلة في قرية الدراز في الفترة المذكورة لأكثر من شهر.<sup>35</sup> ولا يؤثر انقطاع الإنترنت على الدراز فحسب، بل أيضاً على القرى المحيطة بها، ويترك تأثير سلبي على حركة الأعمال في القرى"، فتجار التجارة الإلكترونية والمستهلكين، ومتخصصي تكنولوجيا المعلومات، والعاملين في المكاتب حول الدراز لا يمكنهم أن ينخرطوا في أنشطة العمل العادية الخاصة بهم، وأصبحت آلات بطاقة الدفع الآلي لأصحاب المحال التجارية عديمة الجدوى، لأنها تستخدم شبكة الإنترنت لمعالجة المدفوعات، فاقصرت على المعاملات النقدية مع إحصائية أن تحد من عدد العملاء.<sup>36</sup>

### ب. الرقابة على المواقع

لم تدخل عمليات فلترة وحجب مراقبة الإنترنت حيز التطبيق فوراً بعد إدخال الإنترنت في عام 1995.<sup>37</sup> ومثل هذه التدابير المقيدة بدأت في أبريل 2005، بعد إدخال قانون الصحافة عام 2002، وخلال الانتخابات التشريعية ألزمت الحكومة جميع المواقع التي توثق معلومات عن البلد تسجيل المعلومات الخاصة بهم في وزارة الإعلام قبل النشر. في الوقت نفسه، منعت الحكومة نشر أي انتقادات للحكومة على شبكة الإنترنت<sup>38</sup>، ولم تتردد في منع تبادل الآراء وخاصة عندما كانت لا تدعم وجهات نظرها. على هذا النحو، في السنوات التي تلت ذلك، أغلقت عدة مدونات ومواقع وخدمات للهاتف المحمول تخضع لهيئة تنظيم الاتصالات. وقد ساهمت هذه التدابير في حجب مدونات بارزة و صحف و قنوات تلفزيونية ومواقع إعلامية أخرى.

في يناير 2009، أطلقت أُنذاك وزارة الإعلام حملة واسعة للرقابة على شبكة الإنترنت، بإدخال سلسلة من الإجراءات الصارمة، من بينها الطلب من جميع مزودي خدمات الإنترنت حجب المواقع "التي تحتوي على مواد إباحية أو المواد التي قد تعرض المشاهدين على العنف أو الكراهية الدينية". وفي ذلك العام، حُجبت أو أُغُلقت هيئة شؤون الإعلام ما لا يقل عن 1000 موقع في البحرين<sup>39</sup>، بما في ذلك مواقع لحقوق الإنسان و مدونات و منتديات الكترونية وصفحات شخصية على شبكات وسائل الإعلام الاجتماعي. تم حجب موقعي مركز البحرين لحقوق الإنسان والشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان (ANHRI) منذ عام 2006، وتم حجب منتدى "البحرين أونلاين" البارز منذ إنطلاقه في عام 1998. وبالإضافة إلى ذلك، تم حجب صفحة جوجل للترجمة وصفحات جوجل المخبأة على حد سواء لتجنب استخدامها لتجاوز الرقابة.

منذ الأيام الأولى للاحتجاجات عام 2011، منعت الحكومة معظم مواقع البث المباشر التي تم استخدامها من قبل المحتجين لتقديم تغطية حية للأحداث على أرض الواقع، وبقيت تلك المواقع ممنوعة حتى اليوم. وتم حظر خدمات الدردشة على شبكة الإنترنت التي تعتبر شعبية بين المتظاهرين، مثل البالتوك الذي تم حظره منذ يونيو 2011. كما تم حظر Matam.tv، وهو موقع البث المباشر المحلي الذي يغطي المناسبات الدينية وبيث الخطب الشيعية المأتم في البحرين منذ نوفمبر 2013.

<sup>35</sup> مرصد البحرين، بيان صحفي: شركات الاتصالات في البحرين تحظر خدمة الانترنت عن منطقة الاعتصام في الدراز <https://bahrainwatch.org/blog/2016/08/04/press-release-bahraini-isps-impose-internet-curfew-in-protest-village>

<sup>36</sup> مركز البحرين لحقوق الإنسان، الدراز: مجتمع تحت الحصار، 13 يوليو 2016 <http://bahrainrights.org/en/node/8005>

<sup>37</sup> VPN Accounts, Bahrain Internet Censorship <https://www.vpn-accounts.com/bahrain-internet-censorship.html>

<sup>38</sup> "Freedom House"، حرية الإنترنت 2011 <http://www.refworld.org/pdfid/4dad51b22.pdf>

<sup>39</sup> تقرير مراسلون بلا حدود، أعداء الإنترنت، 12 مارس 2012 [https://www.reporter-ohne-grenzen.de/fileadmin/rte/docs/2010/Feinde\\_des\\_Internets.pdf](https://www.reporter-ohne-grenzen.de/fileadmin/rte/docs/2010/Feinde_des_Internets.pdf)

## عرقلة الحقوق الرقمية في البحرين

في أغسطس 2013، أمر وزير الاتصالات مزودي خدمات الإنترنت حجب 70 موقع<sup>40</sup> يفترض أنها "منتسبة لمنظمات معروفة دولياً بتمويلها وتشجيعها للإرهاب"، ولكن بالمقابل تم منع كذلك مواقع إخبارية تابعة لحركة ائتلاف 14 فبراير الشعبية في البحرين، والمنتديات على شبكة الانترنت التابعة للمعارضة السياسية وموقع الجماعة الرئيسية الدينية "المجلس العلماني"<sup>41</sup>.

ومن المهم ملاحظة ضبابية أوامر الرقابة على الإنترنت في البحرين، فوفقاً للإحصاءات<sup>42</sup>، فإن غالبية المواقع التي تم حظرها لم يكن لها صلة بالمواد الإباحية أو العنف أو الإرهاب. وبدلاً من ذلك، استهدفت المواقع لأهداف سياسة لآرائها المعارضة للحكومة أو لانتقاداتها لانتهاكات حقوق الإنسان. من ناحية أخرى لاحظ مركز البحرين مكانية الوصول للعديد من المواقع التابعة لجماعات إرهابية مثل "داعش" في البحرين، الذي يؤكد أن هذه المواقع لم تكن أبداً الهدف من الرقابة.

في أبريل 2015، أعلنت البحرين عزمها الاستفادة من الخبرات الروسية لاجاد "محرك بحث وطني"<sup>43</sup> خاص بها، والذي من شأنه تسهيل فترة نتائج البحث وفقاً لمعايير الحكومة البحرينية للمحتوى المقبول، والقضاء على أي محتوى ناقد غير مرغوب فيه.

في عام 2016 استمرت جهود الحجب حيث تحركت إحدى الشركات الرائدة المزودة لخدمات الإنترنت في البحرين لمنع التطبيق الشعبي للمراسلة عبر الهاتف الجوال "التليغرام" بدءاً من يونيو 2016.<sup>44</sup> ويعزى هذا الحصار إلى شيوع استخدام نشطاء لهذه الخدمة. حظرت الحكومة أيضاً المواقع الإخبارية المستقلة مثل مرآة البحرين من نشر الأخبار إلى الآلاف من المتابعين. ووسط الحملة مشددة على منظمات المجتمع المدني في البحرين في يونيو عام 2016، منعت السلطات موقع أكبر جمعية سياسية في البلاد، جمعية الوفاق الوطني الإسلامية - في أعقاب إغلاقها. وبالمثل، منعت السلطات الموقع الإلكتروني لجمعية التوعية الإسلامية وخلال أسبوع واحد فقط تم حجب ما لا يقل عن أربعة عناوين بديلة لقناة اللؤلؤة التلفزيونية المستقلة، وعنوان بديل لموقع مركز البحرين لحقوق الإنسان.<sup>45</sup>

بالإضافة إلى ذلك، وبسبب مقال أحتوى على نقد كتبه رئيس التحرير، تم حجب موقع "رأي اليوم" على الانترنت مما جعل الوصول إليه من خلال مزودي خدمات الإنترنت صعب.

خلال السنوات السابقة، ورغم عدم وجود نظام مركزي لفلترية الإنترنت، فرضت الحكومة البحرينية سياسات فلترية غير مباشرة لجميع مزودي خدمات الإنترنت من خلال أوامر من هيئة شؤون الإعلام أو وزارة الداخلية، التي يتعين على مزودي خدمات الإنترنت الإلتزام بها من أجل الحفاظ على تراخيصهم مع هيئة تنظيم الاتصالات.

ومع ذلك، في فبراير 2016، وقعت الحكومة البحرينية صفقة بقيمة 1.2 مليون دولار أمريكي مع شركة كندية متخصصة في فلترية الإنترنت (Netsweeper) لشراء "نظام وطني لفلترية الإنترنت" والذي يمكن أن يساهم في الرقابة المتقدمة على الإنترنت في البحرين.<sup>46</sup> وفي 5 أغسطس 2016، أصدرت الحكومة قرار 12/2016 بإصدار اللائحة التنظيمية بشأن السلامة

<sup>40</sup> حجب المواقع التي تشجع على الإرهاب، على النحو الموصى به من قبل المجلس الوطني - وكالة أنباء البحرين، 3 أغسطس 2013 <http://www.bna.bh/portal/news/573943>

<sup>41</sup> محكمة بحرينية تحل المجلس العلماني: <http://www.al-monitor.com/pulse/security/2014/01/bahrain-court-decision-resolve-islamic-council.html>

<sup>42</sup> هيرديكت - البحرين <https://www.herdict.org/explore/indepth> fc=BH

<sup>43</sup> أخبار سبوتنيك ، البحرين تريد مساعدة من روسيا لمساعدتها في إنشاء محرك بحث وطني، 22 أبريل 2015 <http://sputniknews.com/world/20150422/1021217370.html>

<sup>44</sup> بحرين واتش، إحدى الشركات البحرينية الرائدة المزودة لخدمات الإنترنت تحجب استخدام التليغرام، 28 يونيو 2016 <https://bahrainwatch.org/blog/2016/06/28/leading-bahraini-isps-are-blocking-telegram-traffic>

<sup>45</sup> مركز البحرين لحقوق الإنسان، عشية قرار للأمم المتحدة بخصوص حرية الإنترنت: مواقع محجوبة، انقطاع للإنترنت، المشاركات على وسائل الاعلام الاجتماعية تؤدي إلى اعتقالات في البحرين <http://www.bahrainrights.org/en/node/7969>

<sup>46</sup> Sam Kellogg. [samkellogg.be](http://samkellogg.be) <http://samkellogg.be/blog/canadian-company-netsweeper-closes-1-2-million-deal-to-filter-bahraains-internet>

## عرقلة الحقوق الرقمية في البحرين

على الإنترنت. وفقا لهذه اللائحة، وللمرة الأولى في البحرين يجب على جميع مزودي خدمات الإنترنت استخدام نظام فلترة مركزي للإنترنت. وذكر القرار أن جميع شركات الاتصالات في البحرين يجب عليها شراء واستخدام نظام تقني موحد لحجب المواقع.<sup>47</sup> سوف يتم التحكم بهذا النظام بشكل مركزي وسيدار من قبل هيئة تنظيم الاتصالات. ومع هذا النظام المركزي الجديد، فإن الحكومة لن تترك أي فرصة لهروب أي موقع الكتروني من رقابتها لأنه سيكون تحت السيطرة المباشرة للفترة.<sup>48</sup>

### ج. منع المحتوى والإزالة

تتخذ السلطات البحرينية بانتظام خطوات باتجاه حظر أو إزالة محتوى من الإنترنت بحزم. تم إغلاق العديد من المواقع البحرينية في عام 2011 بعد اعتقال القائمين عليها ولم يتم تنشيطها بعد ذلك.<sup>49</sup>

وبالمثل، تم تعليق العديد من حسابات تويتر عقب إلقاء القبض على مستخدميها، وأصبحت كل مشاركاتهم يصعب الوصول إليها. على سبيل المثال، فقد حساب تويتر (Takrooz@) الساخر كل تغريداته التي وصلت إلى 97000 بعد اعتقال المستخدم في يونيو 2014.<sup>50</sup>

كما تم إغلاق حساب غادة جمشير في تويتر<sup>51</sup> وهي مدافعة عن حقوق الإنسان وتوقفت عن التغريد أو التدوين بعد حظر مدونتها (حواء البحرين) في عام 2009.<sup>52</sup> بالإضافة إلى ذلك، ألقى القبض عليها لمدة ثلاثة أشهر وقدمت للمحاكمة في عام 2014. وحكم عليها بالسجن لمدة سنة واحدة<sup>53</sup>، وتم تأييد الحكم في يونيو 2016. (انظر القسم خامسا أدناه للحصول على مزيد من التفاصيل).

تواجه الصحف المستقلة المسجلة قيوداً عندما يتعلق الأمر بوجودها على الإنترنت. في يوم 7 يناير 2016، منعت "الوسط" من نشر أشرطة أو لقطات فيديو قصيرة بحجة قانون الإعلام 47 لعام 2002. وكانت السلطات أعلنت أن ترخيص "الوسط" لا يتضمن أو يسمح بنشر أشرطة الفيديو على موقعها على وسائل التواصل الاجتماعية، لا سيما في "الأنستغرام". في 25 يناير عام 2016، تلقت "الوسط" اتصالاً من وزارة الإعلام يطلب منها التوقف عن استخدام اليوتيوب. وفي 25 يوليو 2016، أصدر وزير الإعلام، محمد الرميحي، القرار رقم 68/2016، وهو امتداداً لقانون الصحافة لسنة 2002 في البحرين، الذي يقيد كذلك نشر وسائل الإعلام الإلكترونية. (راجع القسم أعلاه حول القوانين واللوائح المقيدة).

### د. التلاعب بالمعلومات (جيش المتصيدين)

يعرف الفضاء البحريني عبر الإنترنت بوجود نطاق واسع ونشط من "المتصيدين" عبر الإنترنت. ظهرت مئات الحسابات المالية للحكومة في عام 2011 بهدف تعطيل وتشويش المحادثات عبر الإنترنت، والهجوم على المحتجين والناشطين المؤيدين للديمقراطية والمعلقين على الوسم الخاص بالبحرين، فضلاً عن نشر معلومات كاذبة وطائفية التي من شأنها أن تشوه صورة

<sup>47</sup> جريدة الوسط، "الاتصالات تصدر لائحة السلامة على الإنترنت متضمنة "الحل التقني الموحد" لمنع النفاذ للمواقع المحظورة" <http://www.alwasatnews.com/news/1145277.html>

<sup>48</sup> مركز البحرين لحقوق الإنسان، البحرين تفضي قداماً مع تدابير مركزية الرقابة على الإنترنت، 8 أغسطس 2016 <http://bahrainrights.org/en/node/8055>

<sup>49</sup> "Freedom House"، حرية الإنترنت 2012 [https://www.freedomhouse.org/sites/default/files/Bahrain%202012\\_0.pdf](https://www.freedomhouse.org/sites/default/files/Bahrain%202012_0.pdf)

<sup>50</sup> "Freedom House"، حرية الإنترنت 2015 [https://freedomhouse.org/sites/default/files/resources/FOTN%202015\\_Bahrain.pdf](https://freedomhouse.org/sites/default/files/resources/FOTN%202015_Bahrain.pdf)

<sup>51</sup> تويتر - غادة جمشير [https://twitter.com/Ghada\\_Jamshier](https://twitter.com/Ghada_Jamshier)

<sup>52</sup> بلوغ سيوت - حواء البحرين (مدونة غادة جمشير) <http://bahrain-eye.blogspot.dk>

<sup>53</sup> مركز البحرين لحقوق الإنسان، المدافعتان عن حقوق الإنسان زينب الخواجة وغادة جمشير يحكم عليهما بالسجن مجدداً، 23 يونيو 2015 <http://www.bahrainrights.org/en/node/7540>



## عرقلة الحقوق الرقمية في البحرين

الحركة المؤيدة للديمقراطية في البحرين<sup>54</sup>. واحتفظت هذه الحسابات ببعض السلوكيات التي تدل بقوة على أنهم ينتمون إلى نظام منظم تنظيماً جيداً، حيث أنهم يبدؤون جميعاً في الظهور في الوقت نفسه على تويتر لبث معلومات كاذبة حول حدث سياسي معين على الأرض.

وقد لوحظ بروز تلك الحسابات منذ بداية الاعتصام في الدراز في يوم 20 يونيو عام 2016، في أعقاب اسقاط جنسية الشيخ عيسى قاسم، أعلى سلطة روحية في البحرين. إضافة لذلك تعذر الإتصال بالإنترنت في الدراز مما حد من قدرة المحتجين على تبادل التغطية الحية للاعتصام، وهيمنت آلاف من حسابات تويتر آلية على وسم البحرين مع تغريدات طائفية ومعادية للشريعة<sup>55</sup> والإشارة إلى قاسم بأنه "إرهابي"<sup>56</sup>. في الواقع، ما يقرب من 51٪ من التغريدات تحت وسم #Bahrain صدرت من حسابات روبوتات آلية طائفية<sup>57</sup>.

### ه. المراقبة والخصوصية

تنتهك خصوصية مستخدمي الإنترنت بشكل مختلف بما في ذلك من خلال لوائح هيئة تنظيم الاتصالات، التي تفرض على جميع مزودي خدمات الإنترنت الاحتفاظ بسجلات لجميع المكالمات الهاتفية ورسائل البريد الإلكتروني، وزيارات المواقع الإلكترونية لعمالها في البحرين لمدة تصل إلى ثلاث سنوات، وتفرض عليهم توفير خطة للسماح للمؤسسات الأمنية بالوصول لهذه البيانات. منذ عام 2010، والأدلة تثبت استخدام الحكومة البحرينية لتكنولوجيا المراقبة للتجسس على هواتف وانترنت واتصالات النشطاء، بما في ذلك استخدام تكنولوجيا نوكيا سيمنز لتسجيل الصوت و البيانات<sup>58</sup>. في عام 2012 كان عدد من الناشطين البحرينيين بين أهداف القرصنة باستخدام برمجيات جاما FinFisher للتحكم بسرية وعن بعد بأجهزة الكمبيوتر،<sup>59</sup> وذلك بأخذ لقطات للشاشة واعتراض مكالمات الصوت عبر بروتوكول الإنترنت (VoIP)، ونقل تسجيل من كل ضغطة مفتاح<sup>60</sup>. كشف تسرب البيانات في عام 2015 أن حكومة البحرين التي حصلت على نظام للتحكم عن بعد (RCS) في عام 2014<sup>61</sup>، وهو نظام يسمح لمراقبة الاتصالات من مستخدمي الإنترنت، فك الملفات ورسائل البريد الإلكتروني، تسجيل محادثات سكايب وغيرها من الاتصالات عبر بروتوكول الإنترنت المشفرة الخاصة، وتفعيل ميكروفونات وكاميرات أجهزة الكمبيوتر المستهدفة عن بعد.

وتستهدف الحكومة بفعالية نشطاء الانترنت المجهولين باستخدام وصلات التجسس الخبيثة التي تتعقب عنوان IP للمستخدم عند النقر عليها<sup>62</sup>. وقد أدى ذلك إلى اعتقال العديد من هؤلاء المستخدمين (يرجى الرجوع إلى القسم أدناه حول الاعتداء على

<sup>54</sup> مركز البحرين لحقوق الإنسان، بعد هدم موقع الاحتجاجات "الزولة"، توجه حكومي للقضاء على الاحتجاجات الإلكترونية <http://bahrainrights.org/en/node/4101>

Marc Owen Jones, The Automation of Sectarianism: Are Twitter Bots Spreading Sectarianism in the Gulf? 21 June 2016 <https://marcownjones.wordpress.com/2016/06/21/the-automation-of-sectarianism/>

<sup>56</sup> المصدر السابق

Marc Owen Jones, Around 51% of Tweets on #Bahrain Hashtag Created by Automated Sectarian Bots 22 June 2016 <https://marcownjones.wordpress.com/2016/06/22/around-51-of-tweets-on-bahrain-hashtag-by-automated-sectarian-bots/>

<sup>58</sup> [Wired, Nokia-Siemens Spy Tools Aid Police Torture in Bahrain, 23 August 2011 https://www.wired.com/2011/08/nokia-siemens-spy-systems/](https://www.wired.com/2011/08/nokia-siemens-spy-systems/)

<sup>59</sup> Bahrain Watch, Bahrain Government Hacked Lawyers and Activists with UK Spyware, 7 August 2014. <https://bahrainwatch.org/blog/2014/08/07/uk-spyware-used-to-hack-bahrain-lawyers-activists/>

<sup>60</sup> The Citizen Lab, You Only Click Twice: FinFisher's Global Proliferation, 13 March 2013 <https://citizenlab.org/2013/03/you-only-click-twice-finfishers-global-proliferation-2/>

<sup>61</sup> The Enemies of Internet - Hacking Team <https://surveillance.rsf.org/en/hacking-team>

<sup>63</sup> Bahrain Watch, The IP SPY Files: How Bahrain Government Silences Anonymous Online Dissent, 2013 <https://bahrainwatch.org/ipspy/ip-spy-files.pdf>

## عرقلة الحقوق الرقمية في البحرين

مستخدمي الإنترنت). في كثير من الحالات، تم إرسال روابط تجسس من حسابات انتحلت شخصيات معارضة معروفة أو أصدقاء على تويتر والفيس بوك.

### خامسا: الاعتداء على مستخدمي الإنترنت

استخدمت السلطات بشكل روتيني التشريعات لمقاضاة وسجن المنتقدين السلميين للحكومة. منذ عام 2012 أصدرت المحاكم البحرينية مجموعة أحكام على ما لا يقل عن 40 شخص من مستخدمي الإنترنت لفترات تصل إلى أكثر من 842 شهرا في السجن بسبب ممارستهم لحقهم في حرية التعبير على شبكة الإنترنت ووسائل الإعلام الاجتماعية المستقلة. اعتبارا من أغسطس عام 2016، لا يزال ما لا يقل عن 17 شخص من مستخدمي الإنترنت في السجن، و بعضهم يقضي عقوبة السجن لمدة تصل إلى عشر سنوات.

تم اعتقال رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان نبيل رجب في الساعات الأولى من صباح يوم 13 يونيو 2016. داهمت القوات البحرينية منزل رجب دون ابلاغه أو عائلته عن سبب اعتقاله. اتهمت النيابة العامة رجب ب "نشر أخبار كاذبة وشائعات حول الوضع الداخلي في محاولة لتشويه سمعة البحرين." وكان هذا الاتهام متعلقا بالتصريحات التي قدمها رجب خلال المقابلات التلفزيونية الماضية في أوائل 2015 و 2016.

يوم 26 يونيو عام 2016، نقلت السلطات رجب إلى المحكمة الجنائية والتي حددت تاريخ 12 يوليو 2016 كأول جلسة لمحاكمته بتهمتين تتعلقان بتغريدات وإعادة مشاركة تغريدات نشرت في عام 2015 حول الحرب في اليمن، فضلا عن مزاعم ذات مصداقية بشأن التعذيب في سجن جو بعد أعمال شغب حدثت في السجن في مارس عام 2015. وتشمل الاتهامات "نشر معلومات من شأنها التحريض على الآخرين، وزعزعة السلم الأهلي" و "التشهير بشكل غير قانوني بهيئة قانونية." قد يواجه رجب السجن لمدة تصل إلى 15 عاما في حال إدانته. بدأت محاكمته في 12 يوليو 2016 و تم تأجيلها.

استهدفت السلطات مرارا رجب لنشاطه على الإنترنت، ففي يناير 2015، حكمت المحكمة عليه بستة أشهر في السجن بسبب تغريدة في تويتر وصف فيها المؤسسات العسكرية في البحرين بأنها "حاضنات" للأيديولوجيات المتطرفة. وأيدت الحكم الصادر ضده في وقت لاحق في مايو 2015 وقضى رجب أكثر من أربعة أشهر في السجن قبل أن يطلق سراحه لأسباب صحية.

قبل اعتقاله يوم 13 يونيو عام 2016 أوصت عيادة جراحية في البحرين SurgiCare رجب بالخضوع لعملية جراحية لإزالة قرحة بعد العلاج لتطهير العدوى باستخدام مضادات حيوية. وقد تقامت حالة القرحة الآن إلى مستوى النزيف بسبب الأوضاع السيئة أثناء الاحتجاز. وقد طالبت زوجة رجب بتوفير ضمادات للنزيف. وبالإضافة إلى ذلك، أجلت السلطات البحرينية أيضا استشارة طبية أخرى مع أخصائي أمراض دم كان من المفترض أن يقوم بعلاج مشاكل ذات صلة بالمناعة والتي تسببت بانخفاض عدد خلايا الدم البيضاء، علما أن رجب لم يعاني من تلك المشكلة قبل اعتقاله.

يقع رجب في مركز شرطة الرفاع الغربي في الحبس الانفرادي وتحت ظروف سيئة للغاية، فالظروف المعيشية في زنزانته غير صحية للغاية، كما أن المراض والحمام فنرين وغير صحيين مع وجود نقص أو انقطاع تام للماء في الحمام. وتأثر هذه الظروف السيئة بوضوح في تدهور حالته الصحية حيث أنه طلب من عائلته الحصول على مسكنات لعلاج الصداع الشديد وآلام أسفل الظهر.

## عرقلة الحقوق الرقمية في البحرين

تعرض اعتقال واحتجاز نبيل رجب لانتقادات وإدانات على نطاق واسع من قبل المنظمات الدولية لحقوق الإنسان والحكومات بما في ذلك فرنسا وألمانيا. وبالإضافة إلى ذلك، عبرت الهيئات الدولية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي عن قلقها إزاء حقيقة أن هذه الحالة مثل العديد من الحملات غير القانونية الأخرى على المعارضة قد تفاقم من تدهور حالة حقوق الإنسان في البحرين.

في يوم 15 أغسطس 2016، اعتقلت **غادة جمشير**، الكاتبة و المدونة والناشطة في مجال حقوق المرأة حيث اعتقلت لدى وصولها من لندن واقتيدت إلى السجن.<sup>63</sup> ويعزى اعتقالها لتصريحات قامت بنشرها على تويتر حول الفساد الذي زعمت حدوثه في مستشفى الملك حمد. وبعد شكوى تقدم بها سلمان عطية الله ال خليفة، وهو عضو في الأسرة الحاكمة البحرينية ومدير المستشفى، وجهت إليها تهمة التشهير بموظفين رسميين على حسابها في تويتر. ويعتقد أن جمشير معتقلة في مركز احتجاز مدينة عيسى للنساء.<sup>64</sup>

حكم على العضو سابق في البرلمان **خالد عبدالعال** من قبل المحكمة الجنائية الصغرى الأولى لمدة سنة واحدة في السجن بتهمة "إهانة وزارة الداخلية" في تغريدة نشرها في الإنترنت حين كان لا يزال نائباً في ذلك الوقت. في تغريدته، ندد عبدالعال باستخدام التعذيب لانتزاع الاعترافات.<sup>65</sup> وذكر ان تغريدته لم يقصد بها إهانة الحكومة، ولكن كانت مجرد انتقاد لتحسين الوضع. في يوم 8 يونيو 2016، حكم عليه بالسجن لمدة سنة إضافية بسبب تغريدة أخرى. يلبث عبدالعال في الوقت الراهن خارج السجن بعد أن دفع كفالة قدرها ألف دينار و يواجه تهمة إضافية مماثلة تتعلق بتصريحات أدلى بها على تويتر.

في يونيو 2014، اعتقلت السلطات البحرينية **حسين مهدي** لدى وصوله إلى مطار البحرين الدولي من تايلاند واتهمته بإدارة حساب تويتر الساخر "**Takrooz@**" الذي يعرف بانتقاده الشديد لكلا من المعارضة والحكومة. قبل القبض عليه، كان تركز هدفاً لوحدة الجرائم الإلكترونية في البحرين عن طريق إرسال روابط خبيثة له في محاولة لتحديد عنوان IP الخاص بالمستخدم. اتهمت النيابة العامة تركز "**بالتحريض على كراهية النظام**" و "**استخدام التعابير التي تحرض على الطائفية**". وقد ذكر أنه تعرض للتعذيب أثناء الاستجواب.<sup>66</sup> وأطلق سراح مهدي بعد 11 شهراً في الاعتقال وغادر البحرين. في مارس 2016، حكمت المحكمة الجنائية الصغرى الثالثة على مهدي لمدة خمس سنوات في السجن وغرامة قدرها 26523 دولار أمريكي بتهمة تتعلق ب "**إهانة الملك**".

في 10 أبريل 2016، سلم **حبيب جعفر أحمد**، أحد مستخدمي وسائل الإعلام الاجتماعي، البالغ من العمر 45 عاماً نفسه إلى إدارة التحقيقات الجنائية (CID) بعد أن تم استدعاؤه من قبل السلطات البحرينية. اتهمته السلطات باستخدام تويتر والفيديو للتحريض على الكراهية ضد قوات النظام والأمن.<sup>67</sup> وبعد إبلاغ أحمد عن التهم الموجهة إليه، قال انه تم نقله من إدارة التحقيقات الجنائية (CID) إلى جهاز الأمن الوطني التابع لوزارة الداخلية. أثناء الاستجواب، هددته قوات الأمن بالقبض على والديه وإخوته إذا رفض الاعتراف بالتهمة الموجهة إليه. وفي وقت لاحق، اضطر أحمد إلى الاعتراف بأنه صاحب حساب تويتر (حبيب أبو محمد)، لكنه رفض كونه صاحب صفحة الفيسبوك (مقاومة البحرين). وعلى الرغم من أنه ذكر للجهات الأمنية أنه

<sup>63</sup> مركز الخليج لحقوق الإنسان، البحرين: اعتقال غادة جمشير، وتهمة "التجمع غير القانوني" وجهت ضد مبثم السلطان والدكتور طه الدرازي الذي لا يزال رهن الاحتجاز <http://www.gc4hr.org/news/view/1345>

<sup>64</sup> مركز البحرين لحقوق الإنسان، الحكم على مدافعي حقوق الإنسان زينب الخواجة وغادة جمشير بالسجن مرة أخرى، 23 يونيو 2015 <http://www.bahrainrights.org/en/node/7540>

<sup>65</sup> Bahrain Center for Human Rights, Bahrain: Prison Awaits for Internet Criticism of Regime, Ministry or Even Your Elected MP, 19 July 2015 <http://bahrainrights.org/en/node/7577>

<sup>66</sup> مرآة البحرين، تركز يكشف عن نفسه: أنا حالة .. لا أدع كلمة تختقن في فمي، <http://mirror.no-ip.org/news/30001.html>

<sup>67</sup> مركز البحرين لحقوق الإنسان، مزيد من الاعتقالات وأحكام السجن في البحرين بسبب مشاركات في وسائل التواصل الاجتماعي، 20 يونيو 2016 <http://www.bahrainrights.org/en/node/7919>

## عرقله الحقوق الرقمية في البحرين

فقد هاتفه قبل 60 يوم من اعتقاله، وقال انه قدم شكوى إلى مركز الشرطة فيما يتعلق بهاتفه المفقود، والتي تم نشر التغريدات منه أثناء فقدانها، حكم على أحمد بالسجن لمدة ثلاثة أشهر.

اعتقلت **جلييلة السيد أمين** في 10 فبراير 2015، عندما داهمت قوات الأمن منزلها في الساعة الخامسة والخمسين دقيقة صباحاً وصادرت بعض الأجهزة الإلكترونية مثل الهواتف المحمولة وأجهزة الكمبيوتر. أخذت جلييلة إلى إدارة التحقيقات الجنائية للتحقيق معها وسجنت في وقت لاحق بعد أن وجهت إليها تهمة سوء استخدام حسابها في تويتر المسمى بـ "الإعلام المقاوم" وذلك باستخدامه كمنصة للتحريض على الكراهية وإهانة الملك. لم تعطى جلييلة الفرصة للاتصال بعائلتها أو محام أثناء القبض الأولي لها. بعد قضائها سنة في السجن، قررت محكمة بحرينية إطلاق سراح جلييلة و محاكمتها لازالت مستمرة.

**طيبة إسماعيل** هي إحدى مستخدمات وسائل الإعلام الاجتماعي يبلغ عمرها 36 عاماً. اعتقلت من قبل السلطات البحرينية بسبب مشاركة على تويتر. في يوم 26 يونيو 2016، داهمت قوات الأمن منزل طيبة في الساعة الثالثة فجراً دون تقديم أي مذكرة اعتقال أو تفتيش. بعد تفتيش المنزل، قاموا بمصادرة هاتفها. في يوم 27 يونيو 2016، اقتيدت إلى النيابة العامة حيث تم استجوابها ووجهت إليها تهمة "إهانة الملك" في تصريحات مزعومة نشرت على تويتر باستخدام اسم مستعار في وقت سابق. قالت لزوجها أنها كانت تتعرض لضغوط نفسية أثناء التحقيق في إدارة التحقيقات الجنائية. لازالت طيبة محتجزة في انتظار محاكمتها التي ستبدأ في 30 أغسطس 2016.

تم استدعاء الفنان البحريني **خليل المدهون** للاستجواب من قبل السلطات في 27 يونيو 2016. وفي وقت لاحق، اتهم بتهمة "إهانة الملك" فيما يتعلق بتعليق أدلى به في الانستغرام. في يوم 27 يونيو، اعتقل لمدة سبعة أيام. والمدهون هو أيضاً معتقل سياسي سابق وأحد الناجين من التعذيب<sup>68</sup>. في عام 2011، استهدف لكونه نجل أحد المعارضين وعضو الوفاق المقيم في المنفى. وكان أيضاً ضحية للتمييز لكونه خريج التربية الفنية الوحيد من الذكور المتقدمين لطلب الحصول على وظيفة التدريس في وزارة التربية والتعليم لمدة ثلاث سنوات، وتم رفض طلبه كل عام<sup>69</sup>.

وقد أُلقي القبض على **الدكتور سعيد السماهيحي** في يناير 2016 خلال مدهامة لمنزله لانتقاده إعدام الشيخ نمر آل نمر و40 رجلاً آخرين في المملكة العربية السعودية. ووجهت إليه تهمة بدعوى "إساءة استخدام الشبكات الإلكترونية لإهانة دولة شقيقة والتحريض على المظاهرات غير المرخصة التي أدت إلى مظاهرات رافقتها أعمال عنف".<sup>70</sup> في أبريل عام 2016، حكمت محكمة بحرينية عليه بالسجن لمدة سنة واحدة على هذه التهم. وهو يقضي حالياً عقوبته في سجن جو. وليست هذه هي المرة الأولى التي يعتقل فيها السماهيحي ويحكم عليه بالسجن بسبب تهم تتعلق بإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

في سبتمبر 2015، اعتقلت قوات الأمن اثنين من نشطاء الإعلام الاجتماعي **حسين خميس** و**يوسف العم** الذين كانا يديران حسابي "**BuKhamis@**" و "**HajiAhmed@**" في تويتر. أعلنت وزارة الداخلية أنها ألقت القبض عليهما بسبب مشاركتهما على تويتر التي اعتبرت "إهانة للجنود البحرينيين المشاركين في التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية في اليمن". والمشاركات المزعومة نددت وانتقدت مشاركة البحرين في العملية العسكرية الجارية في ذلك البلد. وكانوا قد اتهموا بموجب قانون العقوبات المادة 133 التي تنص على "يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنوات من أذاع عمداً في زمن الحرب أخباراً أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مغرضة أو عمد إلى دعاية مثيرة وكان من شأن ذلك إلحاق الضرر بالاستعدادات الحربية للدفاع عن دولة البحرين أو بالعمليات الحربية للقوات المسلحة". في 18 فبراير 2016، حكمت المحكمة الجنائية البحرينية على كل من منهما بالسجن لخمس سنوات و يتم احتجازهما حالياً في سجن جو.

<sup>68</sup> مركز البحرين لحقوق الإنسان، فنان معذب في سجون عاصمة الثقافة 2012 - البحرين ، 9 نوفمبر 2011 <http://bahrainrights.org/en/node/4866>

<sup>69</sup> خليل المدهون: أنا الخريج الوحيد في «التربية الفنية» والوزارة ترفض توظيفي - جريدة الوسط <http://www.alwasatnews.com/news/1090087.html>

<sup>70</sup> جريدة الوسط - الحبس سنة للطبيب السماهيحي لإهانتته دولة شقيقة وتحريضه على البحرين <http://www.alwasatnews.com/news/1099895.html>

## عرقلة الحقوق الرقمية في البحرين

في أكتوبر 2015، داهمت السلطات البحرينية بيت ابراهيم كريمي وصادرت أجهزته الإلكترونية وألقت القبض عليه – وتم ذلك كله دون تقديم مذكرة اعتقال. اخذت قوات الأمن كريمي إلى إدارة التحقيقات الجنائية حيث زعم أنه تعرض لسوء المعاملة بما في ذلك اضطراره للوقوف لساعات طويلة والحرمان من النوم. وقال انه تعرض للتهديد أيضا بإيذاء عائلته إذا لم يعترف. وخلال التحقيق معه، استجوبت السلطات كريمي عن المشاركات على حساب تويتر "FreejKarimi@"، ومنعته من الاتصال بمحاميه. اتهمت النيابة العامة في وقت لاحق كريمي بالتحريض على كراهية النظام، وإهانة الملك، وسوء استخدام وسائل الاعلام الاجتماعية، وغيرها من الجرائم الأخرى ذات الصلة. في 1 أبريل 2016، حكم عليه بالسجن لمدة سنتين ودفع غرامة مالية قدرها 5304 دولار أمريكي لهذه الاتهامات.<sup>71</sup> بالإضافة إلى ذلك، في عام 2012، ألغت حكومة البحرين الجنسية عن كريمي من خلال قرار إداري. وأمرت المحكمة بإبعاده، وهو القرار الذي أيدته محكمة الاستئناف.

في يونيو 2016، أُلقي القبض على المواطنين أحمد مرزوق وعلي الحني واحتجزا من قبل السلطات البحرينية بسبب نشرهما لشريط فيديو بينما كانا في دبي، الإمارات العربية المتحدة. في شريط الفيديو الذي تناقلته وسائل الاعلام الاجتماعية، سجل الرجلان نفسيهما وأحدهما يشير إلى مسجد شيعي وبعض المراكز الاجتماعية الشيعية في حين ذكرا بعض التعليقات التي اعتبرت نكات طائفية. وبسبب التوتر الطائفي في المنطقة، لم تتسامح الإمارات العربية المتحدة مع التعليقات التي أدليا بها ولم تعتبر مجرد مزحة، ولكن نظر إليها على أنها تشكل تهديدا لأهل السنة في دولة الإمارات العربية المتحدة.<sup>72</sup> في 4 يونيو 2016، أُلقي القبض على الرجلين واحتجزا لمدة سبعة أيام بعد وصولهما إلى البحرين عبر جسر البحرين و السعودية، وتم نقلهما إلى دولة الإمارات العربية المتحدة حيث من المقرر أن يواجها المحاكمة.

في يوم 9 يونيو 2016، أُلقي القبض على لاعب كرة القدم محمد العليوات في مكان عمله من قبل سلطات الأمن البحرينية. ووجهت إليه تهمة إهانة الملك عبر تويتر. استجوب العليوات لمدة يومين في إدارة التحقيقات الجنائية، والمعروف عنها انتزاع الاعترافات من خلال الاستخدام المزعوم للتعذيب وما زال رهن الاحتجاز في انتظار محاكمته.

أُلقي القبض على جاسم محمد النعيمي في 31 يوليو 2013 أثناء مدامة منزل، وحكم عليه في 28 أبريل 2014 بالسجن لمدة خمس سنوات بتهمة "التحريض على كراهية النظام من خلال وسائل الاعلام الاجتماعية، والدعوة لاحتجاجات غير قانونية" بعد محاكمة استمرت نحو خمسة أشهر. وذكر انه تعرض لسوء معاملة وتعذيب لانتزاع اعترافاته.<sup>73</sup> خلال واحدة من جلسات الاستماع له، قال النعيمي للمحكمة إنه لم يكن في البلاد في ذلك الوقت التي نشرت فيه التغريدات المزعومة، وأنه باع في الواقع الكمبيوتر الذي أرسلت منه تلك المشاركات. ولا يزال النعيمي في السجن.<sup>74</sup>

عبدعلي خير لا يزال في السجن منذ اعتقاله في 25 يوليو 2013 حيث يقضي عقوبة السجن لمدة عشر سنوات بموجب قانون الإرهاب لتوجيه رسالة على الواتس آب احتوت على بيان من حركة الشباب المعارضة، ائتلاف شباب 14 فبراير. في 29 سبتمبر 2013، تم محاكمته جنبا إلى جنب مع مجموعة من 50 شخصا وحكم عليه بالسجن بتهم تتعلق بمشاركته في الائتلاف، بما في ذلك الإرهاب، دون استجواب أو حتى إخطار بالتهم الموجهة إليه.<sup>75</sup>

Bahrain Center for Human Rights, More prison sentences and interrogations for free expression "crimes" in Bahrain such as "insulting the king", 7 April 2016 <sup>71</sup> <http://www.bahrainrights.org/en/node/7780>

72 مركز البحرين لحقوق الإنسان، اعتقالات وأحكام بالسجن في البحرين بسبب مشاركات على وسائل الاعلام الاجتماعية، 20 يونيو 2016 <http://bahrainrights.org/en/node/7919>

73 مركز البحرين لحقوق الإنسان، البحرين: القضاء يصدر أحكاما قاسية في قضايا مختلفة مع تجاهل شكاوى التعذيب وسوء المعاملة، 12 مايو 2014 <http://www.bahrainrights.org/en/node/6863>

74 مركز البحرين لحقوق الإنسان، العنف ضد الصحفيين في البحرين، 2 نوفمبر 2015 <http://www.bahrainrights.org/en/node/7645>

75 مركز البحرين لحقوق الإنسان، محكمة بحرينية تحكم على 50 متهما، من بينهم مدافعين عن حقوق الإنسان، وبموجب قانون الإرهاب، وتخضع من أحكام ضابطي شرطة مدانين بتعذيب معتقلين حتى الموت، 29 سبتمبر 2013 <http://bahrainrights.org/en/node/6418>

## عرقلة الحقوق الرقمية في البحرين

ويعد الحكم المؤبد الذي صدر ضد الأكاديمي البارز والمدافع عن حقوق الإنسان والمدون الدكتور عبد الجليل السنكيس – من أشد الأحكام الصادرة على مستخدم بحريني للإنترنت. أُلقت الشرطة القبض على الدكتور السنكيس لمشاركته في الحركة المؤيدة للديمقراطية في عام 2011. وتستند الاتهامات ضده - زعزعة استقرار الحكومة - على نشاط مدونته التي تندد بحالة الحريات المدنية والتميز الحكومي ضد السكان الشيعة في البحرين. وخلال احتجازه الأول، تعرض الدكتور السنكيس للتعذيب الجسدي والنفسي من قبل مسؤولين أمنيين ، بما في ذلك إجباره على الوقوف، والاعتداء اللفظي والجنسي والضرب والحبس الانفرادي لفترات طويلة. وعلاوة على ذلك، تم أخذ كرسيه المتحرك والعكازات منه. في يونيو 2011، حوكم أمام محكمة عسكرية وحكم عليه بالسجن مدى الحياة بتهمة التآمر للإطاحة بالحكومة. وعلى الرغم من وجود شهادته، رفضت محكمة الاستئناف المدنية في عام 2012 التحقيق في مزاعم الدكتور السنكيس ذات المصادقية من سوء المعاملة وأيدت قرار المحكمة العسكرية. ومنعت سلطات السجن الدكتور السنكيس من الحصول على معالجة طبية متخصصة. في 21 مارس 2015، بدأ إضرابا عن الطعام استمر لمدة 313 يوم من أجل لفت الانتباه إلى الظروف السيئة في سجن جو. ولا يزال السنكيس أحد سجناء الرأي في سجن جو سيئ السمعة.

ظل المدونين ونشطاء وسائل الإعلام الاجتماعية على الإنترنت مستهدفين من قبل السلطات مع التهديدات، وإلغاء المواطنة، وانتهاكات ضد حقهم في الخصوصية.

على سبيل المثال، علي عبد الإمام، وهو مدون بحريني ومؤسس للموقع الأخباري على شبكة الإنترنت منتدى (البحرين أونلاين) المؤيد للديمقراطية اتهم من قبل السلطات بالتخطيط لقلب نظام الحكم وحكمت المحكمة العسكرية غيابيا على عبد الإمام بالسجن لمدة 15 سنة. وهو الآن في المملكة المتحدة حيث تم منحه اللجوء في عام 2013. في 31 يناير 2015، أسقطت وزارة الداخلية البحرينية الجنسية عن عبد الإمام من خلال قرار إداري. عبد الإمام كان قد اعتقل بتهمة "نشر معلومات كاذبة" مرتبطة بأنشطة مدونته وفي شهادته، قال انه "تعرض للتعذيب والضرب والسب والشتم".<sup>76</sup>

## سادساً: الخاتمة

على مدى السنوات القليلة الماضية، ضاعفت البحرين من حملتها ضد حرية التعبير الرقمي، وازدادت أعداد الأشخاص الذين قبض عليهم بسبب اتهامات تتعلق بحرية التعبير على مواقع الإنترنت ووسائل الإعلام الاجتماعية. وقد عملت حكومة البحرين لإضفاء الشرعية على تجريم حرية التعبير الرقمي من خلال طرح قوانين جديدة وتعديل القوانين القائمة، ولا تتوافق هذه القوانين مع المعايير القانونية الدولية، كما أنها غامضة وتفتقر إلى الدقة، مما يسمح بحرية ملاحقة المنتقدين ونشطاء الحكومة.

وعلاوة على ذلك، أعطت الهيئات التنظيمية التي أنشئت حديثاً السلطات صلاحيات إضافية للسيطرة على شبكات الإنترنت. ومن خلال هذه الأجهزة والأنظمة المفروضة، قامت الحكومة بتشديد المراقبة والسيطرة على شبكة الإنترنت - فاكتمت سهولة الوصول إلى مستخدمي الإنترنت بمنحها القدرة على الاعتقالات السريعة والملاحقة القضائية.

تعد لوائح البحرين والإجراءات اللاحقة انتهاك مباشر للمادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي يكفل الحق في حرية التعبير على أي منصة. وتنص المادة على أن " لكل إنسان حق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع

Bahrain Center for Human Rights, *FrontLine Open Letter to Secretary of State Clinton demands freedom for Ali Abdulemam and 10 other human rights defenders*,<sup>76</sup> 3 December 2010 <http://www.bahrainrights.org/en/node/3636>

## عرقلة الحقوق الرقمية في البحرين

أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها.<sup>77</sup> والإعلان العالمي لحقوق الإنسان يؤكد أيضا أن هذا الحق مكفول مشيرا في مادة 19 إلى أن: " لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقييد بالحدود الجغرافية.<sup>78</sup>

في 1 يوليو 2016، أصدر مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة قرار جديد لحماية الحريات على شبكة الإنترنت، "ويؤكد أن الحقوق ذاتها التي يتمتع بها الأشخاص خارج الإنترنت يجب أن تحظى بالحماية أيضا على الإنترنت، ولا سيما حرية التعبير"، و "يدين بشكل قاطع جميع التجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان من قبيل التعذيب والقتل خارج القضاء والإختفاء القسري والإحتجاز التعسفي والإبعاد والتنكيل والتحرش فضلا عن العنف القائم على نوع الجنس المرتكبة بحق أشخاص بسبب ممارستهم حقوق الإنسان والحريات الأساسية المكفولة على الإنترنت ويدعو الدول إلى ضمان المساءلة في هذا الصدد." وعلاوة على ذلك، "يدين بشكل قاطع التدابير المتخذة بقصد منع أو تعطيل الوصول إلى المعلومات أو نشرها على الإنترنت في انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان ويدعو الدول إلى الإمتناع عن هذه التدابير ووقفها"<sup>79</sup>.

## سابعاً: التوصيات

في ضوء المعلومات الواردة أعلاه، نقدم التوصيات التالية إلى حكومة البحرين:

- الإفراج فورا ودون قيد أو شرط عن جميع الأشخاص المسجونين بسبب ممارستهم السلمية لحقهم في حرية الرأي والتعبير على الانترنت.
- التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي باحترام الحق في حرية التعبير الرقمية من دون أي قيود أو إجراءات قانونية تعسفية.
- إنهاء الانتقام ضد النشطاء ومستخدمي وسائل الاعلام الاجتماعي الذين يمارسون سلميا حقهم في حرية التعبير.
- وقف القيود المفروضة على الحرية على الانترنت وتوفير مساحة للناس لممارسة حقوقهم في حرية التعبير والرأي.
- سحب جميع الإجراءات التي من شأنها تقييد حرية الرأي والتعبير على الانترنت.
- إلغاء القوانين المقيدة، والقضاء على الرقابة، والتوقف عن مراقبة الإنترنت الذي ينتهك الحقوق المعترف بها دوليا لحرية التعبير.
- وقف الرقابة ورفع الحظر عن جميع المنتديات العامة والثقافية والاجتماعية، وحقوق الإنسان، والمواقع السياسية والدينية؛ و
- الغاء جميع التدابير التي من شأنها تقييد حرية الرأي والتعبير، أو منع انتقال المعلومات.

<sup>77</sup> العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية <http://www.ohchr.org/en/professionalinterest/pages/ccpr.aspx>

<sup>78</sup> الإعلان العالمي لحقوق الإنسان <http://www.un.org/en/universal-declaration-human-rights>

<sup>79</sup> قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لحماية الحريات على شبكة الإنترنت <https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/LTD/G16/131/87/PDF/G1613187.pdf?OpenElement>

## عرقلة الحقوق الرقمية في البحرين

وبالإضافة إلى ذلك، نقدم التوصيات التالية إلى المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وكندا والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة:

- حث حكومة البحرين على إطلاق سراح جميع المسجونين في انتهاك لحقهم في حرية التعبير.
- مراقبة امتثال البحرين للاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان؛
- دعم قرارات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين في مجال الحقوق الرقمية في البحرين، والحق في حرية التعبير.
- تطبيق تدابير لمنع تصدير التكنولوجيا إلى الدول التي لا تتوافق مع المعايير والممارسات الدولية لحقوق الإنسان؛ و
- طرح قضية انتهاكات حقوق الإنسان بما في ذلك تلك المتعلقة بحرية التعبير والحقوق الرقمية مع حكومة البحرين خلال كل الاجتماعات التجارية و الدبلوماسية